A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.1/46/22
22 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH and FRENCH

NOV 26 1991

الدورة السادسة والاربعون
اللجنة الاولى
البند ٦٨ من جدول الاعمال

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، موجهة
إلى الامين العام من الممثلين الدائمين لهولندا والولايات
المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة

يشرفنا أن نحيل النصين الانكليزي والفرنسي لبيان عن التحوّل السلمي والديمقراطي في الشرق ، أصدره في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ، والولايات المتحدة الامريكية (انظر المرفقين) .

وسنكون ممتنّين لو اتخذتم اللازم نحو تعميم هذه الرسالة ومرفقيها ، بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٨ من جدول أعمال الدورة السادسة والاربعين .

(توقيع) روبرت ي. فان شايك
السفير
الممثل الدائم
لمملكة هولندا

(توقيع) توماس ر. بيكرنغ
السفير
الممثل الدائم
للولايات المتحدة الامريكية

المرفق

بيان أصدره الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية بشأن التحول السلمي والديمقراطية في الشرق ، في لاهاي ، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

نحن ، الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء فيه والولايات المتحدة ، نؤيد مواطني النظم الديمقراطية الجديدة في وسط وشرق أوروبا وكذلك الاتحاد السوفياتي وجمهورياته ، في كفاحهم لإعادة بناء مجتمعاتهم واقتصاداتهم على أساس ديمقراطي ، بعد عقود من الدكتاتورية والتدهور . ونؤكد من جديد استعدادنا لمساعدتهم ، في مواجهتهم للتحديات التي يتعين عليهم مواجهتها ، على الطريق نحو الديمقراطية واقتصادات السوق الحرة .

ومن أكبر تلك التحديات معالجة التنوع الإثني وحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية . وقد أثرى التنوع الإثني إلى حد بعيد الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة . على أن الشيوعية قامت ، في وسط وشرق أوروبا وفي الاتحاد السوفياتي وجمهورياته ، بقمع الاهتمامات المشروعة للذين كانوا يسعون إلى الإعراب عما لهم من حقوق إنسان وحريات أساسية وممارستها . وتواجه عدة دول في المنطقة حاليا عودة التوتر ما بين الطوائف الإثنية إلى الظهور ، مما يمكن أن يؤدي إلى التعصب الإثني والنزعة القومية العدوانية وغير ذلك من المخاطر . وهذه المشكلة هي حاليا أكثر ما تكون شدة وخطورة في يوغوسلافيا ، حيث لم تتحقق بعد كل فوائد الإصلاح الديمقراطي . والمشكلة قائمة أيضا في أمكنة أخرى ، وتهدد بتقويض التقدم نحو الديمقراطية والازدهار في جميع بلدان المنطقة .

واحتمال أن تؤدي التوترات بين الطوائف الإثنية ، والنزعة القومية العدوانية إلى زعزعة استقرار النظم الديمقراطية الناشئة في المنطقة يمكن معالجته على خير وجه عن طريق التقيد بالمبادئ والالتزامات المعرب عنها في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بما في ذلك ما تجدد تأكيده في الاجتماع الأخير في جنيف للخبراء المعنيين بالأقليات القومية . وعدم التقيد بتلك المبادئ والالتزامات ، لا يمكن أن يسفر ، كما رأينا في يوغوسلافيا ، إلاّ عن المآسي والمعاناة البشرية .

ونريد أن نبرز على وجه التحديد أن الحرية السياسية ليست سبب هذه المشاكل ، لكنها الشرط المسبق اللازم للتوصل إلى حلول دائمة بروح من المصالحة والتسامح .

وندعو حكومات المنطقة ومواطنيها إلى أن ينضموا إلينا ، بالتأكيد العلني والصريح لتأييدهم لمعايير والتزامات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بما في ذلك على وجه التحديد ما يلي :

(أ) حل المنازعات حلا يتمشى مع القيم والمبادئ والممارسات الديمقراطية ؛

(ب) الاعتماد على الحوار والتفاوض بدلا من استخدام القوة لتسوية الخلافات السياسية . إن استخدام القوة في هذه المسائل أمر غير مقبول قطعا ، وسيؤدي إلى الانعزال الدولي للذين يلجأون إليه ؛

(ج) احترام جميع الحدود القائمة ، الداخلية والخارجية على السواء ، والاتفاق على عدم تغييرها إلاّ بوسائل سلمية وباتفاق الأطراف المعنية ؛

(د) إعادة بناء مجتمعاتهم على أساس الديمقراطية وحكم القانون ، بما في ذلك اتباع الممارسات الديمقراطية مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، وتطبيق الاجراءات القانونية حسب الأصول ، وحرية وسائل الإعلام وتعزيز التسامح والتفاهم ما بين الثقافات . والديمقراطية لا تقوم على أساس مبدأ حكم الأكثرية فحسب ، بل أيضا على أساس حماية حقوق الإنسان الأساسية للذين هم من الأقليات ؛

(هـ) ضمان حقوق الإنسان ، مع الاحترام الكامل للفرد ، بما في ذلك مراعاة الإنصاف والمساواة في معاملة أفراد الأقليات القومية ؛

(و) احترام القانون الدولي والالتزامات الدولية فضلا عن القيم والمبادئ والالتزامات المعرب عنها من خلال عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ولاسيما ما كان منها واردا في وثيقة هلسنكي الختامية ، وميثاق باريس ، ووثائق كوبنهاغن وجنيف وموسكو .

ونشير إلى أن التقيد التام والتنفيذ الكامل لجميع مبادئ والتزامات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، واحترام تنوّع الأقليات بروح من التسامح هي أمور لا بدّ منها لإقامة علاقات وثيقة ، تعاونية ومفيدة لجميع الأطراف في أوروبا الجديدة .

وكما أعلن في موسكو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشكل قاطع ، لا رجعة فيه ، فإن احترام حقوق الإنسان الاساسية في كل دولة من الدول المشتركة في المؤتمر ، هو اهتمام مشروع لجميع دوله . والواقع أن هذه المبادئ هي من أُولى واجبات الحكم المتسم بالمسؤولية . وعلى مواطني وحكومات بلدان وسط وشرق أوروبا ، والاتحاد السوفياتي وجمهورياته أن يفهموا أن احترام هذه المبادئ سيكون أساسيا لتنمية علاقاتنا .

- - - - -